

التقرير الإقليمي عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية

مسودة

- لا تدخر جامعة الدول العربية جهداً في غاياتها لتحقيق السلام والتنمية المستدامة لشعوب المنطقة، بيد أن الشعور المتزايد بالقلق إزاء تدهور مسار البلدان المتأثرة بالنزاعات والأزمات الإنسانية؛ دفع اللجنة العربية للتنمية المستدامة في اجتماعها الثالث المنعقد في ديسمبر 2017 إلى دعوة جامعة الدول العربية العمل على إعداد تقرير إقليمي بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية.
- سعياً لتحقيق الأهداف الإنمائية كمبادرة إقليمية، تشمل البلدان تحت وطأة النزاعات وما بعد النزاعات والمتأثرة بالنزاعات: جمهورية العراق والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية ودولة ليبيا وجمهورية السودان والجمهورية العربية السورية والجمهورية اليمنية وجمهورية الصومال الفيدرالية.
- تمت صياغة التقرير الإقليمي تحت مظلة إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي التابعة لجامعة الدول العربية، و لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، (وصندوق الأمم المتحدة للاستئماني للامن البشري) UNTFHS، (علاوة على مشاركة فريق عمل إقليمي ضم شركاء تابعين للأمم المتحدة وخارجها لتقديم العديد من المدخلات التي تم استكمالها بشكل أكبر من خلال المشاورات الإلكترونية المستمرة مع صانعي السياسات والإدارات الحكومية والمنسقين المقيمين للأمم المتحدة والفرق القطرية، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والوكالات المعنية الأخرى ذات الصلة.
- **المنهجية /** بمحاكاة الركائز الخمسة لخطة 2030 (السلام، الناس، الكوكب، الازدهار، الشراكات) يسلط التقرير الضوء على إطار عمل متكامل لرصد أهداف التنمية المستدامة داخل الدول التي تواجه تحديات معقدة و متكررة في كثير من الأحيان، والتي تتمحور حول التخطيط وإدارة الأهداف وتحديد الأولويات والموارد ، واستناداً إلى المؤشرات الإقليمية لكل دولة فضلاً عن التحليلات المتعمقة والمشاورات المكثفة، تضمن هذا التقرير الإقليمي مجموعة من الأمثلة التي يمكن الاستدلال بها واستخدامها كدروس مستفادة، ونماذج حقيقية للنجاح من استخدام أهداف التنمية المستدامة لتحفيز الانتقال نحو سلام وازدهار ملموس. وتظهر هذه الأمثلة كيف أن المبادئ الموضحة في التقرير تساهم في خلق فرصة في مختلف سياقات بناء السلام والتنمية والحالات الإنسانية لتوسيع نطاق جهود التنسيق على الصعيدين المحلي والمركزي، وذلك في إطار تعزيز توطيد أهداف التنمية المستدامة، وتحسين التعاون المؤسسي، ورصد البيانات، وإدارة الأولويات ، والتحديات المتنافسة، بما في ذلك وباء كوفيد-19 الأخير.. وي طرح هذا التقرير قيمة إضافية من خلال تقديم مصدر شامل للأطر القائمة على تعزيز الاستجابات لسد الفجوات واستغلال الفرص المتاحة.

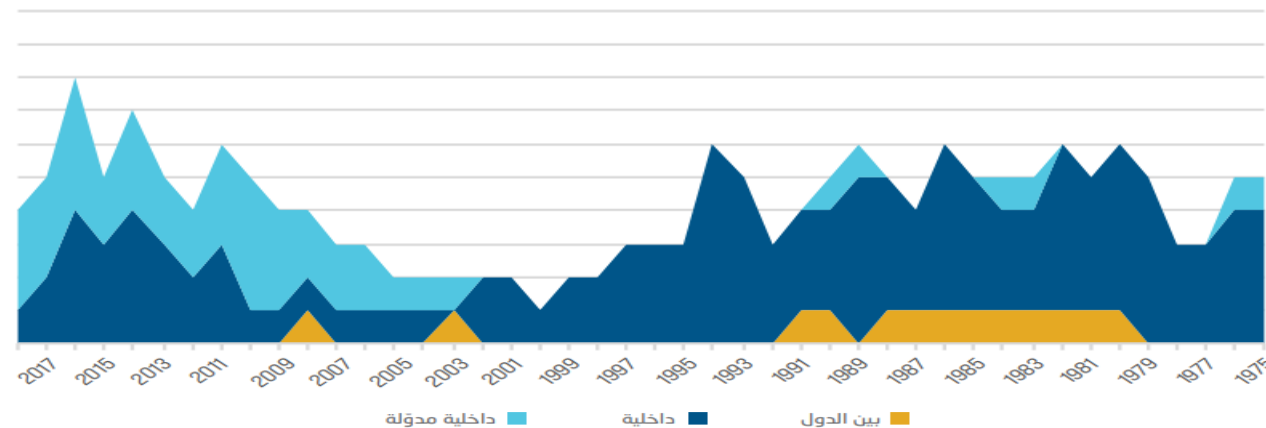
- الاستجابات الإنمائية للتخفيف من اثار النزاع يجب تقييمها على الصعد المحلية والوطنية وملائمتها للسياق الاجتماعي والاقتصادي السائد ، وتوفير الركائز الخمس لخطة عام 2030 (السلام والناس والكوكب والرخاء والشرابة) لتكون اطارا متكاملًا لفهم كيفية تداخل مختلف ابعاد التنمية.
- تحقيق السلام ، بزيادة الاستثمار في مجالات السلام والحوار ، حوكمة متجاوبة وشاملة للجميع تضع حدا للتهميش والتمييز ، ودمج هيكل بناء السلام وانشطته في المبادرات الإنسانية والإنمائية من اجل ضمان مراعاة الحساسيات المتعلقة بالنزاعات.
- تحقيق التآزر بين عمليات التنمية والإغاثة الإنسانية وجهود السلام لزيادة التنسيق لتحقيق اهداف التنمية ، والقضاء على الانعزال التنفيذي والسياسي بين أوساط العمل الإنساني والانمائي والاطراف العاملة لبناء السلام والحد من مخاطر الكوارث.
- يوفر اطار الامن الإنساني نقطة التقاء للابتعاد عن نهج التفوق التي اعاققت الجهود المبذولة للنهوض بالتنمية المستدامة ، ويرتكز الامن الإنساني على تعزيز القدرات البشرية والتشديد على العمل الشامل والمحدد السياق ذي المنحنى الإنساني والاتجاه الوقائي ، والحماية والتمكين.
- توفير منتدى لذوي الصلة المعنيين من الجهات الحكومية والأمم المتحدة والمجتمع المدني لدعم تنسيق الجهود وقنوات التمويل والمعلومات ويعالج الثغرات في المجتمعات المحلية الأكثر ضعفاً.
- تكييف تنفيذ اهداف التنمية المستدامة محلياً يتطلب استجابات مصممة على نحو يشمل قضايا الجنسين من خلال اشراك اشخاص من مختلف الاجناس والاعمار ومن ذوي الهمم والأقليات .
- تفاقم مشكلة توفر البيانات الدقيقة للدول المتأثرة بالنزاعات لتعذر الوصول الى المناطق والسكان في حالات النزاع وجمع البيانات بشكل فردي ، ويمكن لهذه البيانات ان تضيع بغياب هيئة تنسيقية مركزية في الدول الأعضاء تضطلع بمهمة جمعها ، وعليه فإن انفاذ الشراكات عبر الأطر الإقليمية والدولية القائمة والجديدة لرصد البيانات وتقييمها من شأنه ان يدعم الجهود الوطنية التي يبذلها ذوي الصلة المعنيين.

- دمج النازحين داخلياً في الاستراتيجيات الإنمائية وجهود جمع البيانات لضمان عدم اهمال احد وتلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً.
- تواجه الدول المتأثرة بالنزاعات تحديات هيكلية تعوق التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف ولبلوغ هذه الأهداف يجب على الحكومات ووكالات الأمم المتحدة المجتمع المدني والقطاع الخاص والاطراف الاكاديمية والمجتمع المحلي وإقامة شراكات شاملة (الهدف 17) بين ذوي الصلة المعنيين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد وتبادلها.
- تمثل عملية تحديد أولويات اهداف التنمية المستدامة احدى المجالات الرئيسية التي تستدعي إقامة الشراكات ، والحاجة الى دعم المجتمع الدولي في تحديد الأولويات المحفزة التي تدعم الانتقال من النزاع الى الانتعاش والسلام (الإيجابي) المستدام

استعراض عام للوضع

- على الرغم من الانخفاض الكبير في عدد النزاعات بين الدول في السنوات الأخيرة إلا أن النزاعات داخل الدول ازدادت حدة بما في ذلك تلك ذات الأبعاد الدولية والإقليمية والتي تصنف كونها أكثر حدة وطولاً وتعقيداً ، وعلى الرغم من تنوع دوافع تلك النزاعات واثرها ، إلا أنها تظهر أربع سمات مترابطة تعقد الجهود الرامية إلى إيجاد حلول مستدامة وإرساء سلام إيجابي وهي :
 - **تدخل جهات فاعلة خارجية /** مما تضاعف صعوبة التوصل إلى حل من خلال تسويات سياسية وتزداد طولاً وعنفاً مع ارتفاع عدد تلك الجهات كما في تلك التي شهدتها (سوريا والعراق وأفغانستان)
 - **العولمة /** أدى التقدم التكنولوجي إلى تعزيز الترابط بين أطراف النزاع فالشبكات العالمية تستغل لتوسيع نطاق النزاعات والحصول على موارد إضافية والتواصل مع عدد أكبر من المؤيدين بما فيهم الجماعات الإرهابية. إضافة إلى عامل الكوارث المرتبط بتغير المناخ الذي يلعب دوراً في مضاعفة التهديدات ويولد أنماطاً مناخية متطرفة تكون فيها نظم الاستجابة ضعيفة بسبب النزاعات.
 - **التوترات المحلية /** غياب المؤسسات أو إضعافها وإنهيار سيادة القانون والتمييز وانعدام الفرص الاقتصادية وسوء الحوكمة أو ضعفها تؤدي إلى تفاقم دوافع النزاع ، ويعزز انهيار العقد الاجتماعي وإنشاء بيئة مؤاتية لنشوب النزاع واستمراره.

الشكل 2. أنواع النزاعات في المنطقة العربية، 1975-2017



التحديات الرئيسية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة للدول المتأثرة بالنزاعات

- ضعف التنسيق والتعاون بين الجهات الفاعلة بسبب التخطيط المنفصل والازدواجية داخل منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة بفعل الانقسامات الثقافية والمؤسسية .
- اليات التمويل الإقليمية سنوية بدل ان تكون متعددة السنوات وتؤدي الى الافتقار لأدوات اطلاق المبادرات الإنسانية والإنمائية.
- الجهود الدولية المبذولة للعمل مع النظم القطرية لاتزال بعيدة ، وان بيئة السياسة العامة كتوزيع السلطة وضعف سيادة القانون وقلة احترام حقوق الانسان ومقدار الثقة بالمؤسسات وارتفاع مستويات الفساد هي عوامل كثيراً ما تحد الجهود الإنسانية والإنمائية وينعكس ذلك بشدة على سياقات النزاع.
- افتقار الخطط الحالية على تصاميم للتعامل مع الحالات الطارئة في مناطق النزاعات وغياب التخطيط الاستباقي.
- صعوبة جمع البيانات الدقيقة في سياق النزاعات وتفاقمها مع ظهور جائحة كوفيد-19 مما يجعل الوصول الى الفئات الضعيفة من السكان اكثر صعوبة.

لماذا اتباع نهج الامن البشري ؟

- العواقب الإنسانية للنزاعات جسيمة ومتعددة ، فهي تعطل الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وتقوض إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية ، وتلحق الضرر بالبنى التحتية ، وتزيد من التعرض للاخطار الطبيعية والبشرية ، وتلحق الضرر برأس المال البشري من خلال الوفيات والاصابات والنزوح . وتضعف المؤسسات الاقتصادية والتماسك الاجتماعي .
- ترتبط العديد من اهداف التنمية المستدامة بتعزيز الافاق المستقبلية للنازحين داخلياً بالهدف 2 (القضاء على الجوع) والهدف 4 (التعليم الجيد) والهدف 5 (المساواة بين الجنسين) والهدف 6 (المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي) والهدف 7 (الطاقة النظيفة) والهدف 10 (الحد من عدم المساواة) والهدف 16 (السلام والعدالة والمؤسسات القوية) وهذا يتطلب ادماج السكان النازحين ضمن التقارير المرحلية لاهداف التنمية المستدامة والاستعراضات الطوعية التي تصدرها الدول.
- يمثل اعتماد نهج الامن البشري في تحليل التقاطع بين النزاعات وبلوغ اهداف التنمية المستدامة فرصة استراتيجية لمعالجة العواقب الإنسانية للنزاعات وتكمن أهمية هذا النهج في الحد من مخاطر الهشاشة والاحتياجات الطويلة الاجل وليس تلبية احتياجات فورية ، واجراء تقييم لواجه الضعف لدى السكان ، وتحديد الأولويات اللازمة للتغلب على التحديات من خلال نهج محوره الانسان ذي سياق محدد وموجه نحو الوقاية.

تحقيق اهداف التنمية المستدامة للدول المتأثرة بالنزاعات عبر الركائز الخمسة

- توفر الركائز الخمسة لاهداف التنمية المستدامة 2030 (السلام ، الناس ، الكوكب ، الازدهار ، الشراكة) الشكل (1) اطاراً لتعزيز الإجراءات الوقائية لبناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع ، وفهم كيفية تداخل مختلف ابعاد التنمية ومدى تأثير تحسين احدى الركائز على الأخرى.

الشكل 1. الركائز الخمس لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المرتبطة بها كما هو مبين في هذا التقرير

